آراء الفرَّاء النَّحويَّة الواردة في شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك

د.أبو بكر أحمد عيسى محمَّد (★)

مقدِّمة :

الفراء : هو أبو زكريَّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدَّيلميُّ، مولى بني أسد المعروف بالفرَّاء، من أصل فارسيٍّ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، ونشأ بها ولقِّب بالفرَّاء ؛ لأنَّه كان يفري الكلام.

وأشهر من تلقي عنهم العربيَّة الكسائيُّ، كما أكثر الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرؤاسيِّ ، ثم رحل إلى البصرة ، وتتلمذ على يونس بن حبيب – كما يرى البصريُّون، وأهل الكوفة ينفون ذلك، والحقُّ أنَّه أخذ عن هؤلاء وأولئك، كما سمع الأعراب. (١) وممن اشتهر بهذا اللَّقب أبو أحمد محمَّد بن خالد بن يزيد بن صالح الفرَّاء(ت٢٠٦هـ) وأبو القاسم نوح بن صالح الفرَّاء(ت٢٢٩هـ). (٢) مضى الفرَّاء – في أثر أستاذه الكسائيِّ ... حتى أعطى النَّحو الكوفيَّ صورته النِّهائيَّة، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول مع النُّفوذ إلى وضع مصطلحات

(★) أستاذ مساعد بقسم النَّحو والصَّرف واللُّغة بكلية اللغة العربية – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

([1]) المفيد في المدارس النَّحويَّة –د. إبراهيم عبود السَّامرائيُّ – دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع – عمان ط١ ٢٠٠٧م– ص٩٧.

([2]) أبو زكريَّا الفرَّاء مذهبه في النَّحو واللُّغة – أحمد مكي الأنصاريّ – مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة – القاهرة ١٩٦٤م، ص٢٤.

جديدة. [١]

ومن آرائه:

- كان يرى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل.
- أن الإعراب أصلٌّ في الأفعال كالأسماء ، لا أنَّه أصلٌّ في الأسماء فرع في الأفعال كما يقول البصريُّون.
- فعل الأمر عند الفرَّاء مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، يقول: (العرب حذفت اللاَّم من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم، فحذفوا اللاَّم كما حذفوا التَّاء من الفعل المضارع في مثل: لتضرب وأنت تعلم أنَّ الجازم أو النَّاصب لا يقعان إلاَّ على الفعل الَّذي أوَّله الياء والتَّاء والنُّون والهمزة في قولك: أضرب وأفرح لأنَّ الضَّاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفًا خفيفة (يريد همزة الوصل) يقع بها الابتداء كما قال:(اداركوا واثاقلتم)[٢]

من خلال قراءة الباحث في (شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك) وجدت آراءً للفرَّاء فأردت أن أجمعها في بحث صغير، لعلَّه يفيد الدَّارسين :

ومن أهداف البحث:

١- جمع آراء الفرَّاء النَّحويَّة المتفرقة في (شرح ابن عقيل) في بحث واحد.

([1]) المفيد فى المدارس النَّحويَّة – د. إبراهيم عبود السَّامرائيّ ، ص ٩٨

([2]) المرجع نفسه بتصرُّف، ص٩٨

٢- مناقشة آراء الفرَّاء النَّحويَّة وتحليلها.

٣- الرجوع إلى آراء النُّحاة في القضيَّة النَّحويَّة الَّتي يذكرها الفرَّاء.

٤- إبراز دور الفرَّاء وآرائه الَّتي تفرّد بها في النَّحو الكوفيِّ.

وقد قسَّمت هذا البحث إلى مباحث وتحت المباحث مطالب على النَّحو الآتي:

المبحث الأوَّل: الضَّمائر.

المطلب الأوَّل: الضَّمير المنفصل المنصوب.

المطلب الثَّاني: نون الوقاية قبل ياء المتكلم.

المبحث الثاني: نواسخ المبتدأ والخبر.

المطلب الأوَّل: تقديم خبر (كان) أو إحدى أخواتها على الفعل المنفيّ.

المطلب الثَّاني: زيادة "كان".

المطلب الثَّالث: "إنْ" النَّافية المشبهة بليس.

المطلب الرَّابع: عمل "لات".

المطلب الخامس: دخول لام الابتداء على خبر"أنّ ".

المطلب السَّادس: تخفيف " أنّ" المفتوحة.

المبحث الثَّالث: الفاعل.

المطلب الأوَّل تقديم الفاعل وتأخير المفعول به.

المطلب الثَّاني: التَّنازع في العمل.

المبحث الرَّابع: آراء متفرقة.

المطلب الأوَّل : الاستثناء بسوى.

المطلب الثَّاني: حذف المضاف إليه.

المطلب الثَّالث: نِعْمَ وبِئْسَ.

المطلب الرَّابع: عطف البيان.

المطلب الخامس: فعل الشَّرط وجوابه.

واشتمل البحث على خاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأوَّل

الضَّمائر

المطلب الأوَّل: الضمير المنفصل المنصوب :

قال ابن مالك :

وذو انتصاب في انفصال جُعلا * إيّاي ، والتَّفريعُ ليس مشكلا

أشار في هذا البيت إلى الضَّمير المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر :إيّاي للمتكلم وحده ، (وإيَّانا) للمتكلم المشارك أو المعظِّم نفسه ، و(إيَّاكَ) للمخاطب، و(إيَّاكِ) للمخاطبة و(إيَّاكما) للمخاطبَين، أو المخاطبَتين و(إيَّاكم) للمخاطبِين و(إيَّاكنَّ) للمخاطبات و(إيَّاه) للغائب و(إيَّاها) للغائبة و(إيَّاهما) للغائبَين ، أو للغائبَتين و(إيَّاهم) للغائِين و(إيّاهن) للغائبات.

قال:واختلف في هذه اللَّواحق الَّتي بعد (إيَّا) فقيل :هي حروف تبيِّن الحال وتوضح المراد من إيَّا متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا ، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ومثلها مثل الحروف الَّتي في (أنت وأنتما) ومثل اللَّواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك، وهذا مذهب سيبويه والفارسيِّ والأخفش ... قال الفرَّاء :إنَّ (إيَّا) ليست ضميرًا وإنَّما هي حرف عماد جيء به توصلاً للضَّمير، والضَّمير هو اللَّواحق وجيء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها، ولتميِّز هذه اللواحق عن الضَّمائر المتَّصلة[1]

([1]) انظر شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف:محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ج١، ٩٨-٩٩.

قال في (الإنصاف) ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الكاف والهاء والياء من (إيَّاك ، وإيَّاه، وإيَّاي) هي الضَّمائر المنصوبة وأنَّ (إيَّا) عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أنّ (إيَّاك) بكامله هو الضَّمير، وذهب البصريُّون إلى أنَّ (إيَّا) هي الضَّمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب.[١]

وجاء في (مسائل نحويَّة وتصريفيَّة) : اختلف العلماء في حقيقة ضمائر النَّصب المنفصلة (إيَّاك وأخواتها) على أقوال : منها ما ذهب إليه سيبويه[٢] والأخفش[٣] من أنَّ(إيَّا) اسم مضمر وما بعده من الكاف في (إيَّاك) والياء في (إيَّاي) والهاء في(إيَّاه) حروف مقصورة للدَّلالة على أعداد المضمرين وأجناسهم لا حظّ لها في الاسميَّة و الإعراب. وذهب الخليل والمازنيُّ إلى أنَّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى الضَّمائر الَّتي بعده ، ودليل ذلك هو ما حكاه الخليل عن العرب أنَّه سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرَّجل السِّتين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابّ. فإنَّ هذا الاسم الظَّاهر (الشَّوابّ) قد وقع موقع

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين ، أبو البركات عبد الرَّحمن بن محمَّد ابن أبي سعيد الأنباريُّ النَّحويُّ. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، ج٢، ص ٦٩٥ . المكتبة العصريَّة للطباعة والنَّشر – صيدا – بيروت ١٩٩٨م

([2]) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الملَّقب بسيبويه ويكنى أبا بشر مولى بني الحارث فارسيُّ الأصل توفي سنة ١٨٠هـ انظر الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون ج١ ص٣-١٩.

([3]) الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعيُّ مولاهم أخذ النَّحو عن سيبويه ترجمته في مراتب النَّحويِّين ١٠٩ وإنباه الرُّواة ج٢ ص٣٦.

الضَّمائر مجرورًا بالإضافة مما يدل على أنَّ تلك الضَّمائر أسماء في محلِّ جرٍّ. [١]

وقال الخليل[٢] لو أنَّ رجلاً قال:إيَّاك نفسك- لم أعنِّفه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة. [٣]

قال أبو حيَّان[٤]: (إيَّا تلحقه ياء المتكلم ، وكاف المخاطب وهاء الغائب وفروعهما فيكون ضمير نصب منفصلاً – لا اسمًا ظاهرًا أضيف[٥]

وإيَّا:(عند الخليل وسيبويه اسم مضمر،وأمَّا الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها، ولا تكون اسمًا؛ لأنَّها لو كانت اسمًا – لكانت إيَّاك مضافة إليها والمضمرات لا تضاف . وعند الخليل هي: اسم مضمر أضيفت "إيَّا" إليه؛ لأنَّ إيَّا تشبه المظهر لتقدُّمها على الفعل والفاعل ولطولها بكثرة حروفها [٦]

ممَّا سبق ترى أنَّ الفرَّاء وافق الكوفيِّين الرَّأي في(إيَّا) في أنَّها عماد وبعض الكوفيِّين ذهب إلى أنَّ"إيَّاك" بكامله هو الضَّمير.

([1]) انظر مسائل نحويَّة وتصريفيَّة أ.د. زين كامل الخويسكي ، أستاذ العلوم اللُّغويـة بجـامعتي الاسـكندريَّة والإمـام محمَّد بن مسعود الإسلاميَّة ، دارالمعرفة الجامعيَّة ٢٠٠٩م ، ص ٢٩٤ .

([2]) الخليل بن أحمد بن عبد الرَّحمن بن عمرو بن تميم بن فرهود توفِّي بالبصرة ١٧٠هـ انظر النَّحو العربـيَّ نـشأته وتطوره ومدارسه ورجاله د.صلاح راوي دار غريب القاهرة ص١٦٣.

([3]) التِّبيان في إعراب القرآن – العكبريُّ – تحقيق البجاوي ج١ ص٧ دار الجيل بيروت ط٢ ١٩٨٧م.

([4]) هو أبو عبد الله محمَّد بن يوسف بن عليٍّ بن حيَّان الأندلسيُّ الإمـام المـشهور في اللُّغـة العربيَّـة انظـر البحـر المحيط- أبو حيَّان الأندلسيُّ دار الفكر لبنان ١٩٩٢م ج١ ص٤.

([5]) انظر الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السَّلام محمَّد هـارون ،ج١ ص٢٧٩، الطبعة الثَّالثة ١٩٨٨، النَّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

([6]) البحر المحيط. لابن حيَّان الأندلسيِّ ، ج١ ، ص ٤٠-٤١ ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر ، بيروت ، لبنان ١٩٩٢م

وهذه المسألة النَّحويَّة تناولتها في رسالة الدُّكتوراة بعنوان(القضايا النَّحويَّة في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيِّ – دراسة تطبيقيَّة في الثُّلث الأوَّل من القرآن الكريم).

وقد ذهب الباحث في هذه القضيَّة إلى ما ذهب إليه البصريُّون إلى أنَّ إيَّا ضمير منفصل وأنَّ الحروف (الكاف والهاء والياء) لا موضع لها من الإعراب، فلو كانت معربة لكان إعرابها الجرَّ بالإضافة وهذا لا يجوز لأنَّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها، فيكون الإعراب في مثل قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[1] إيَّا: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به مقدم، والكاف: حرف خطاب مبنيٌّ على الفتح لا محل له من الإعراب.

نعبد: فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن والله أعلم.

المطلب الثاني: نون الوقاية قبل ياء المتكلم:

قال ابن مالك:

" ليتني" فشا ، وليتي ندرا * ومع " لعلَّ" اعكس وكـــن مخيرًا

في الباقيات واضطرارًا خففا* منِّي وعنِّي بعض من قد سلفا

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فمع "ليت" لا تحذف منها إلاَّ ندورًا كقوله:

([1]) سورة الفاتحة الآية ٥

كَمُنْيَةِ جَابرٍ إذ قَالَ : لَيْتِي * أصَادِفُهُ وأتلِفُ جُلَّ مَالِي[١]

الشَّاهد فيه قوله" ليتي" حيث حذف نون الوقاية من ليت النَّاصبة لياء المتكلم وظاهر كلام المصنِّف والشَّارح أنَّ هذا الحذف ليس بشاذ، وإنَّما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفرَّاء من النُّحاة ، فإنَّه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت بل يجوز لك في السِّعة أن تتركها [٢] وإن كان الإتيان بها أولى، والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن الكريم قال تعالى:﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[٣]

وأمَّا لعلَّ فقد ذكر أنَّها بعكس ليت فالفصيح تجريدها من النُّون، كقوله تعالى حكاية عن فرعون :﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾[٤] ويقلُّ ثبوت النُّون كقوله:[٥]

فقلت : أعيراني القدوم لعلَّني * أخطُّ بها قبرًا لأبيض ماجد

والشَّاهد فيه قوله (لعلني) حيث أثبت نون الوقاية وهو قليل.

ثم ذكر أنَّك بالخيار في الباقيات: أي: في باقي أخوات ليت ولعلَّ فتقول إنِّي

([1]) البيت ليزيد الخير الطائيِّ: وهو الَّذي سمَّاه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلَّم بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهليَّة زيد الخيل ، لأنَّه كان فارسًا .

([2]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة بن مالك ، ج١ ص ١١٠-١١٢.

([3]) سورة النِّساء الاية ٧٣.

([4]) سورة غافر الآية ٣٦.

([5]) هذا البيت من الشواهد الَّتي لا يعرف قائلها انظر شرح ابن عقيل ج١ ص١١٠-١١٢.

وإنَّني وأنَّي وأنَّني وكأنَّني وكأنِّي ولكنِّي ولكنَّني[١]

جاء في لسان العرب: ويقال : لعلِّي ولعلَّني أفعل بمعنى[٢]

قال في (الحاشية) [٣] (وإنّما خيَّر في الباقيات لأنَّ المعارض فيها واحد وهو توالي الأمثال فقط: (قوله : ويقل ثبوتها)، قال ابن الصَّائغ : لكنه أكثر من تجديد ليت: فقوله : (اعكس) أي : في مطلق القلَّة).

جاء في (جامع الدُّروس) : (وإن لحقت ياء المتكلم (من وعن) من حروف الجرِّ فصلت بينهما بنون الوقاية وجوبًا. وشذَّ قول الشَّاعر:

أيُّها السَّائلُ عَنهْمُ وعنِي * لست من قيس ولا قيس منِي.[٤]

أمَّا ما عداهما - فلا فصل بها [٥]

وذكر في(همع الهوامع): مذهب الفرَّاء : لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت بل يجوز لك في السَّعة أن تتركها وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أنَّ ترك النُّون ضرورة حيث قال : وقد قالت الشُّعراء: " ليتني" إذا اضطروا كأنَّهم

([1]) فثبوتها لشبهها بالفعل ،وحذفها لتوالي الأمثال كأنَّ الثِّقل حصل بها انظر التَّوضيح والتَّكميل لشرح ابن عقيل د. محمَّد عبد العزيز النَّجار ص ٨٢-٨٣ بدون – ت ، القاهرة مكتبة ابن تيمية.

([2]) انظر لسان العرب – ابن منظور- دار صادر – بيروت ط٣، ١٩٩٤، ج١١، ص٦٠٧ مادة (لعل).

([3]) انظر حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص٦١ دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.

([4]) جامع الدُّروس العربيَّة – موسوعة في ثلاثة أجزاء –تأليف مصطفي الفلايين – ضبطه وخرَّج آياته وشواهده الشِّعرية د. عبد المنعم إبراهيم ج١ ص٩١ منشورات محمَّد عليّ بيضون – دار الكتب العلميَّة بيروت ط١ ٢٠٠٠م.

([5]) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١١٨/١والأشباه والنَّظائر ١ / ٩٠ .

شبَّهوه بالاسم حيث قالوا: الضَّاربي. أهـ [1]

يرى الباحث: نون الوقاية مع " ليت" ، الكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن الكريم ، والأفضل ألاَّ نترك هذه النُّون مع ياء المتكلم ؛ لأنَّ حذفها نادر في اللُّغة العربيِّة الفصحى والله أعلم.

المبحث الثَّاني
نواسخ المبتدأ والخبر

المطلب الأوَّل: تقدُّم خبر (كان) أو إحدى أخواتها على الفعل المنفي بـ(ما) أو غيرها من أدوات النَّفي :

قال ابن مالك:

كذاك سبق خبر ما النَّافية * فجئ بها متلوَّة لا تالية

يعنى أنَّه لا يجوز أن يتقدَّم الخبر على ما النَّافية ، ويدخل تحت هذا قسمان: أحدهما: ما كان النَّفي شرطًا في عمله نحو: ما زال وأخواتها ، فلا نقول : قائمًا ما زال زيد، وأجاز ذلك ابن كيسان والنَّحاس ، والثَّاني : ما لم يكن النَّفي شرطًا في عمله نحو: ما كان زيد قائمًا ، فلا تقول : قائمًا ما كان زيد ، وأجازه بعضهم .

ومفهوم كلامه أنَّه إذا كان النَّفي بغير "ما" يجوز التَّقديم ؛ فنقول:(قائمًا لم يزل

([1]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تأليف الإمام جلال الدِّين بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي . ج١ ص ٢٥٧ ، المكتبة التَّوفيقيَّة – القاهرة – مصر.

زيد، ومنطلقًا لم يكن عمرو) ومنعها بعضهم.

قال ابن مالك: الَّذي منع ذلك هو الفرَّاء.[١]

قال: وأجاز ابن كيسان التَّقديم مع النَّفي بما ، مع أنَّه موافق للبصريِّين في أنَّ (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إلى أنَّ: ما زال زيد فاضلاً ، بمنزلة: كان زيد فاضلاً، في المعنى ، فاستويا في جواز تقديم الخبر وأجاز الكوفيُّون إلاّ الفرَّاء ما أجازه ابن كيسان ؛ لأنَّ (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحقٌّ حكى ذلك ابن كيسان[٢]

أَفْهَمَ كلامُه: أنَّه إذا كان النَّفي بغير (ما) – يجوز التَّقديم نحو (قائمًا لم يزل زيد، وقاعدًا لم يكن عمرو) قال في شرح (الكافية) عند الجميع واستدل له بقول الشاعر:

وَرَجّ الفتى الخير ما إن رأيته * على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيد

أراد: لا يزال يزيد على السِّنِّ خيرًا، فقدَّم معمول الخبر وهو(خيرًا).

على الخبر وهو " يزيد" مع النَّفي بـــ"لا" وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل – غالبًا ، لكنَّه حكى الخلاف عن الفرَّاء – قلت ومن شواهده الصَّريحة قوله:

مَهْ عَاذلي فَهَائمًا لن أبرَحَا * بِمثل أو أحسنَ من شمس الضُّحَى

الثَّاني: أفهم – أيضًا جواز توسط الخبر بين "ما" و المنفي بها نحو: "ما قائمًا كان زيد ، وما قاعدًا زال عمرو" ومنعه بعضهم والصَّحيح الجواز [٣]

([1]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١، ص ٢٧٦ .

([2]) انظر شرح التَّسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السَّيد و د. بدوي المختون ج١ ، ص ٢٥١ – ط١٩٩٠م.

([3]) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيِّ ومعه شرح الشَّواهد للعينيِّ ج١ ص ٢٣٣-٢٣٤،دار الكتب العربيَّة – عيسى الحلبي وشركاؤه ب ت.

قال في (توضيح المقاصد) [1] :(ثم قال: كذاك سبق خبر ما النَّافية : يعني أنَّه يمنع تقديم خبر المقرون بما النَّافية على (ما) ؛ لأنَّ (ما) ، لها صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: (فاضلاً ما كان زيد) ولا (جاهلاً ما زال عمرو).

أقول:

وضح ممَّا تقدَّم أنَّه إذا كان النَّفي بغير (ما) يجوز التَّقديم نحو: قائمًا لم يزل زيد ، وقاعدًا لم يكن عمرو، وذلك عند أكثر النُّحاة وقد منع هذه المسألة الفرَّاء.

المطلب الثَّاني: زيادة (كان)

قال ابن مالك:

وقد تزاد (كان) في حشو كما * كَانَ أصحَّ عِلْم من تقدَّما

قال: وإنَّما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التَّعجب، نحو (ما كان أصح علم من تقدَّما)، ولا تزاد في غيرها إلاَّ سماعًا ،وشذَّ زيادتها بين حرف الجرِّ ومجروره كقوله:

سُرَاةَ بني بكر تسامى * عَلَى كَانَ المَسوَّمَةِ العراب

قال:أنشد هذا البيت الفرَّاء ولم ينسبه إلى قائل ولم يعرف العلماء له قائلاً ويروى المصراع الأول منه* جياد بني بكر تسامى*

والشَّاهد فيه قوله: (على كان المسوَّمة) حيث زاد كان بين الجارِّ والمجرور ودليل زيادتها أنّ حذفها لا يخلُّ بالمعنى [2]

([1]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك للمراديِّ المعروف بابن أم قاسم – شرح وتحقيق الأستاذ الدُّكتور عبد الرَّحمن علي سليمان ، ج١ ص ٤٩٦ – دار الفكر العربيِّ – القاهرة ط١، ٢٠٠٨م.

([2]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص٢٨٨-٢٩٢.

مجيئها زائدة للتَّوكيد وأكثر ما تكون زائدة بلفظ الماضي، وبين الشَّيئين المتلازمين،كالمبتدأ و الخبر.

نحو: زيدٌ كان شاعرٌ

- والفعل وفاعله نحو: لم يحضرْ كان زيدٌ.
- والصِّلة والموصول نحو: حضر الَّذي كان دعوته.
- والصِّفة والموصوف نحو: تعرفت على صديقٍ كان شاعرٍ.
- وبين (ما) التَّعجبيَّة والفعل نحو: ما كان أصدق زيدًا.
- والواقع اللُّغوي لا توجد فيه مثل هذه التَّراكيب المفترضة، وأكثر ما يقاس عليه منها، هو زيادتها بين (ما) التَّعجبيَّة و الفعل الَّذي يليها [١]
- وفي (الدُّرر اللَّوامع) استشهد بالبيت - (على كان المسوَّمة العراب) استشهد به على زيادة (كان) بين الجارِّ والمجرور شذوذًا. قال: واعلم أنَّ زيادة (كان) على قسمين:

أحدهما: زيادة حقيقية تزاد غير مفيدة لشيء إلاَّ محض التَّوكيد ويكون وجودها وعدمها سواء ، لا تعمل ولا تدلُّ على معنى.

ثانيهما: زيادة مجازيَّة تدلُّ على معنى ، ولا تعمل . والبيت مثال الأوَّل [٢]

([1]) التَّسهيل في شرح ابن عقيل دروس وتطبيقات ، الأستاذ الدُّكتور هادي نهر ج١ ص١٤٧_ دار الأمل للنَّشر والتَّوزيع – الأردن – إربد – رقم الإيداع – ٢٠٠٣/١٣٥٧م.

([2]) الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع – أحمد بن الأمين الشِّنقيطيُّ – تحقيق أ.د.عبد العال سالم مكرم ،ج ص ٧٩ – عام الكتب – القاهرة ٢٠٠١م.

قد تأتي زائدة نحو (ما كان أحسن زيدًا)، وليس معنى الزِّيادة ألا يكون لها معنى ألبتَّة في الكلام ، بل إنَّها لم يؤت بها للإسناد – وهي تزاد للدَّلالة على أحد غرضين:

أ- الدَّلالة على الزَّمن نحو (ما كان أحسن زيدًا) فإنَّها تدلُّ على الزَّمن الماضي

ب- أن تزاد لضرب من التَّأكيد وذلك كقول الشَّاعر:

جياد بني بكر تسامى * على كان المسوَّمة العراب

فليس في هذا دلالة على الزَّمن – وإنَّما أدخلت لضربٍ من التَّأكيد [1]

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب :(ولدت فاطمة بنتُ الخُرشْبِ الكملةَ من بني عبس لم يوجد كان مثلهم).

وقال في تنبيهات:الأوَّل: أفهم كلامه أنَّها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلاَّ ما ندر من قول أم عقيل:

أنَتَ تَكونُ ماجدٌ نَبيل * إذا تهبُّ شمأل بلَيلِ

الثَّاني: أفهم قوله (في حشو) أنَّها لا تزاد في غيره ،وهو كذلك ،خلافًا للفرَّاء في إجازته زيادتها.

أقول:

ممَّا تقدَّم نجد أنَّ(كان) تزاد لغرض بلاغيٍّ وهو التَّوكيد فهي تزاد بين الشَّيئين المتلازمين كالفعل والفاعل وإنَّما تنقاس زيدتها بين (ما وفعل

([1]) انظر معاني النَّحو – د.فاضل صالح السَّامرائيُّ ج١ ص١٩٩ – ٢٠٠ دار الفكر للطِّباعة – عمان – الأردن ط٢ ٢٠٠٣م.

التعجب) وشذَّ زيادتها بين حرف الجرِّ والمجرور كما بيَّنَّا .والله أعلم.[١]

المطلب الثَّالث: (ما) و(لا) ، و(لات) ، و(إن المشبهة بليس):

قال: وأمَّا " إن" النَّافية فمذهب أكثر البصريِّين والفرَّاء أنَّها لا تعمل شيئًا.

ومذهب الكوفيِّين خلا الفرَّاء – أنَّها تعمل عمل ليس وقال به من البصريِّين ، أبو العباس – المبرِّد، وأبو بكر بن السَّراج، وأبو عليٍّ الفارسيِّ وأبو الفتح ابن جنِّي واختاره المصنِّف، وزعم أنَّ ذلك في كلام سيبويه – إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السَّماع به ، كقوله:

إن هو مستوليًا على أحد * إلاَّ عَلَى أضْعفِ المجانين

والشَّاهد فيه قوله (إن هو مستوليًا) حيث أعمل " إن" النَّافية عمل "ليس"، فرفع بها الاسم " الضمير المنفصل" ونصب خبرها وهو قوله مستوليًا" [٢]

جاء في (شرح شذور الذَّهب) : وشرط إعمالهن – يعني (ما ، ولا ، ولات، وإن) : نفي الخبر وتأخيره ، وألاَّ يليهن معموله، وليس ظرفًا ولا مجرورًا، وتنكير معمولي: – "لا" وألاَّ يقترن اسم "ما" بأن الزائدة نحو ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [٣][٤]

([1]) شرح الأشونيّ على حاشية الصَّبَّان على ألفيَّة ابن مالك – ومعه شرح الشَّواهد ج١ ص ٢٤١.

([2]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج ١ ص ٣١٧.

([3]) سورة يوسف الآية ٣١.

([4]) شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب– ابن هشام الأنصاريُّ – ومعه كتاب منتهى الأدب تـأليف : محمَّـد محيي الدِّين عبد الحميد – المكتبة العصريَّة – صيدا – بيروت ١٩٨٨، ص ١٨٤ – ١٨٥.

قال: وأمَّا "إن" فتعمل بالشُّروط المذكورة إلاَّ أنَّ اقتران اسمها بإن ممتنع ، فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ،﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾[1] بتخفيف "إن" وكسرها لالتقاء السَّاكنين، ونصب " عبادًا " على الخبرية وأمثالكم على أنَّه صفة لـ"عبادًا"[2] . قال في "النَّحو الشَّافي" :إن : هناك اختلاف في عملها فبعض النُّحاة يرون أنَّها عاملة عمل " ليس" وبعضهم يرى أنَّها لا تعمل شيئًا ، ومثل عملها:إنْ الحياةُ خالدةً.

"إنْ" : حرف نفي مبني على السُّكون، يعمل عمل ليس، كسر لالتقاء السَّاكنين.

الحياة: اسم إنْ مرفوع وعلامة رفعه الضَّمَّة الظَّاهرة.

خالدة: خبر "إنْ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة على آخره [3]

وقال في (الحاشية):" وأمَّا "إن" فأجاز إعمالها الكسائيُّ وأكثر الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين ، ومنعه جمهور البصريِّين، واختلف النَّقل عن سيبويه، والمبرِّد، والصَّحيح الإعمال ، فقد سمع نثرًا ونظمًا فمن النَّثر قولهم:

"إن أحدٌ خيرًا من أحد إلاَّ بالعافية " ... ومن النَّظم قوله:

إن هو مستوليًا على أحد * إلاَّ على أضعف المجانين

([1]) سورة الأعراف الآية ١٩٤.

([2]) المرجع نفسه ص ١٩٠.

([3]) النَّحو الشَّافي الشَّامل أ.د. محمود حسن مغاسلة – أستاذ النَّحو العربيِّ – كلية الآداب – الجامعة الأردنيَّة ، دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع و الطِّباعة ط٢، ٢٠١١م ص٢٧٤.

وقوله:

إن المرء ميتًا بانقضاء حَيَاتِهِ * ولَكَنِ بأنْ يُبغى عَلَيهِ فَيُخَذلا [١]

وقد عرفت أنَّه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين.[٢]

أقول:

إنْ النَّافية: تعمل عمل ليس بالشِّروط الَّتي ذكرناها ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة ومنه قراءة سعيد بن جبير رضى الله عنه ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ... ﴾بنصب "عبادًا" على الخبريَّة والبيت : إن هو مستوليًا ، وهو ما ذهب إليه الكوفيُّون إلا الفرَّاء.

المطلب الرَّابع:عمل لات :

قال ابن مالك :

وما لـــ"لات" ِفي سوى حينٍ عمل *وحَذْف ذي الرَّفع فشا والعكس قَلْ [٣]

قال: واختلف النَّاس فيه ، فقال قوم: المراد أنَّها لا تعمل إلاَّ في لفظ الحين، ولا تعمل فى ما رادفه كالسَّاعة ونحوها ، وقال قوم: المراد أنَّها لا تعمل إلاَّ في أسماء الزَّمان فتعمل في لفظ الحين وفي ما رادفه من أسماء الزَّمان، ومن عمله فيما رادفه قول

([1]) البيت من الطَّويل ، والمعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكن إنَّما يموت إذا بغي عليه فيخذل عن النَّصر والعون والشَّاهد في قوله (إن المرء ميتًا) حيث عملت فيه " إن" عمل ليس.

([2]) شرح الأشمونيِّ على حاشية الصَّبَّان ج١ ص ٢٥٥.

([3]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص ٣١٢.

الشَّاعر[١]

نَدِمَ الْبُغَاةُ ولات ساعة مندم * والبغْيُ مرتَعُ مُبْتغيهِ وَخِيمُ

الشَّاهد فيه قوله: (ولات ساعة مندم) حيث أعمل "لات" في لفظ "ساعة" وهي بمعنى الحين وليست من لفظه وهو مذهب الفرَّاء [٢]

ذهب سيبويه إلى أنَّ لات النَّافية لا تعمل إلاَّ في الحين ، وقد قال قوم:إنَّ المقصود من ذلك أنَّها لا تعمل إلاَّ في لفظ " الحين" أو مارادفه من لـ(السَّاعة وأسماء الزَّمان). [٣]

تعمل لات عمل ليس عند الجمهور ولا يذكر معها إلاَّ أحد، معموليها والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، ولا تعمل إلاَّ في لفظ الحين وما بمعناه، وقال الأخفش: لا تعمل شيئًا ، فإن وليها مرفوع – فهو مبتدأ حذف خبره ، أو منصوب – فمعمول لفعل محذوف. [٤]

واختلف النَّحويُّون فيما تعمل فيه ، فهي لا تعمل عند سيبوييه إلاَّ في لفظة (الحين)، وتعمل في الحين وما يردافه عند أبي عليٍّ الفارسيِّ وابن مالك مثل: (أوان ،

([1]) قيل البيت لرجل من طيِّئ ، ولم يسمُّوه ، وقال العينيُّ: قائله محمَّد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التَّميميُّ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانيُّ ، واستشهد الفرَّاء بقوله: (ولات ساعة مندم) ثم قال: ولا أحفظ صدره .

([2]) المرجع السَّابق ص٣٢٠.

([3]) انظر موسوعة القواعد والإعراب – عبَّاس صادق ص٢٤، دار أسامة للنَّشر والتَّوزيع ط١، ٢٠٠٢م.

([4]) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم – محمَّد عبد الخالق عضيمة – ج٢ ص٥٥٣ ، المركز الإسلاميُّ للطِّباعة ب.ث.

وساعة) ويجوز أن تكون (لات) عاملة عمل " إنَّ" فيكون خبرها محذوفًا ، أى: ولات حين مناص " لهم" [1]

أقول:

تعمل (لات) عمل (ليس) عند جمهور النَّحويِّين وعملها هذا في أسماء الزَّمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزَّمان، كقوله تعالى:﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[2] وقول الشَّاعر : ندم البغاة ولات ساعة مندم * فاعمل "لات" في لفظ (ساعة)، وهو مذهب الفرَّاء وفيه سعة والله أعلم.

المطلب الخامس: دخول لام الابتداء على خبر أنَّ:

وَقَدَ يْليها مَعَ قَدْ ، كإنَّ ذَا * لَقَدَ سَمَا عَلَى العدا

المعنى: إذا كان خبر أنَّ منفيًّا لم تدخل عليه اللاَّم : فلا نقول :"أنّ زيدًا لما يقوم" وقد ورد في الشِّعر:

وَأعلَمُ أنَّ تَسلِيمًا وَتْرَكًا* لَلاَ مُتَشَابَهان ولا سَوَاءُ

الشَّاهد فيه قوله: (للا متشابهان) حيث أدخل اللاَّم في الخبر المنفي بلا وهو شاذٌّ.

قال: واختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت فظاهر كلام الرَّضي وهو صريح كلام ابن هشام :إنَّ بالكسر لدخول اللاَّم على الخبر.

([1]) التَّأويل النَّحويُّ في القرآن الكريم د. عبد الفتاح أحمد الحموز – ج١ ص٢١٦ ط ١٩٨٤م.

([2]) سورة ص الآية ٣.

وذهب ابن عصفور تبعًا للفرَّاء إلى أنَّ الهمزة مفتوحة ، ومجازة عندنا أنَّه اعتبر اللاَّم زائدة وليس لام الابتداء[١]

لام الابتداء تدخل على خبر (أنّ) بجميع صوره – مفردًا وجملة وشبه جملة لام مؤكدة تسمى لام الابتداء ، وتدخل أيضًا على اسم أنَّ إذا كان مؤخرًا، وهي تزيد الجملة تأكيدًا مثل(أنّ عليًّا لجالس).[٢]

جاء في (الهمع) ولا تدخل على خبر منفي : قال ابن مالك: لأنَّ أكثر النَّفي بما أوله لام فكرِهَ دخول اللاَّم على لام ، ثم جرى النَّفي على سنن واحد ، وأجازه بعضهم لقوله:

وأعلم أنَّ تسليمًا وتركًا*للا متشابهان ولا سَواء. [٣]

وأجيب بأنَّه نادر[٤]

وفي (المعجم المفصَّل) ذكر الشَّاهد: (واعلم أنَّ تسليمًا ... البيت) ثمَّ قال : والشَّاهد فيه قوله (للا) حيث أدخل اللاَّم على حرف النَّفي وهذا شاذٌّ.[٥]

قال ابن جنِّي: وأما قول أبي حازم العلكيِّ:

([1]) انظر شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص ٣٦٨-٣٦٩.

([2]) انظر تجديد النَّحو ، د.شوقي ضيف ص١٤٧-١٤٨ – ط٤-مصر دار المعارف بدون تأريخ.

([3]) البيت لأبي حزام بن الحارث العلكيّ

([4]) همع الهوامع – السُّيوطيّ- تحقيق د.عبد العال سالم مكرم ج٢-ص١٧٥.

([5]) المعجم المفصَّل فى شواهد النَّحو الشِّعريَّة د.إميل بديع يعقوب – طبعة جديدة منقحة ج١ ص٢٢ – دار الكتب العلميَّة – بيروت – لبنان ط٢ ١٩٩٩م.

واعلم أنَّ تسليمًا وتركًا* للا متشابهان ولا سواء

فإنِّما أدخل اللاَّم – وهي للإيجاب على "لا" وهي للنَّفي من قبل أنَّه شبهها بـــ"غير" فكأنَّه قال: لغير متشابهين ، كما شبَّه الآخر "ما" الَّتي للنَّفي بـ"ما" الَّتي في معنى الَّذي فقال:

لما أغفلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنعِنِي* وَكَيْفَ وَمِنْ عطائك جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللاَّم الموجبة أن تدخل على "ما" النَّافية لولا ما ذكرت لك من الشَّبه اللَّفظي.[1]

أقول :

رأى الفرَّاء وابن عصفور أنَّ الهمزة مفتوحة في قوله: وأعلم أنَّ تسليمًا...البيت. وأرى أنَّ (إنَّ) بالكسر لدخول اللاَّم على الخبر في ظاهر كلام الرَّضي وهو رأي ابن هشام فتكون عند الفرَّاء اللاَّم زائدة، وليست لام ابتداء، وإذا كان خبر (أنَّ) منفيًّا لم تدخل عليه اللاَّم فلا تقول : (أنَّ زيدًا لما يقوم) وما جاء في بيت الشِّعر : وأعلم أنَّ تسليمًا... البيت فقليل في كلامهم. والله أعلم.

المطلب السَّادس: تخفيف (أنَّ) المفتوحة

إذا وقع خبر أنْ المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، فتقول:(علمت أنْ زيدٌ قائمٌ) من غير حرف فاصل بين (أنْ) وخبرها وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو: إمَّا

([1]) سرُّ صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جنِّى – تحقيق : محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل – شارك في التَّحقيق أحمد رشدي شحاتة ج٢ ص٥٤ – دار الكتب العلميَّة – بيروت –لبنان ط ٢٠٠٧٢م.

أنْ يكون الفعل متصرفًا أو غير متصرف فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾.[1]

وقوله تعالى ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [2] وإن كان متصرفًا فلا يخلو: إما أنْ يكون دعاءً أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى:﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[3] في قراءة من قرأ "غضب" بصفة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلاَّ قليلاً وقالت فرقة منهم المصنِّف: يجوز الفصل وتركه قال في الهامش : وممَّن قال بوجوب الفصل: الفرَّاء وابن الأنباريِّ. [4]

قال في المقتضب: " أمَّا ما كان من العلم فإنَّ "أن" لا تكون بعده إلاَّ ثقيلة؛لأنه شيءٌ قد ثبت واستقر وذلك قولك: " قد علمت أنَّ زيدًا منطلق" فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار ونقول" قد علمت أن سيقوم زيد" تريد أنْه" سيقوم زيد ... ألا ترى أنَّه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ، لأنّ (أن) الخفيفة إنَّما تكون لما لم يثبت نحو " خفت أن تقوم يا فتى، وأرجو أن تذهب إلى زيد" لأنَّه شيء لم يستقر.

قال في الهمع:أو فعلية – فإن كان فعلها جامدًا أو دعاءً لم يحتج إلى اقتران شيء نحو:﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾

([1]) سورة النَّجم الآية ٣٩.

([2]) سورة الأعراف الآية ١٥٨.

([3]) سورة النُّور الآية ٩.

([4]) انظر شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص٣٨٦ انظر المقتضب – لأبي العبَّاس المبرِّد – تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة ج٣ ص٧.

وإن كان متصرفًا غير دعاء – قُرِن غالبًا بنفي نحو قوله تعالى :﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾. [1][2]

قال في (المقاصد النَّحويَّة):

عَلُموا أن يؤمِّلُون فَجَادُوا* قَبَل أن يَسْأَلوُا بأعْظَم سُؤَلِ

الاستشهاد فيه "أن يؤمِّلون" حيث جاءت "أن" مخففة من الثقيلة ومصدرة بمضارع من غير فصل[3]

و(أن) هذه إذا خففت لا تعمل إلاَّ في ضمير الأمر والشَّأن إلاَّ من الضَّرورة... وإذا خففت تدخل على غير الأفعال الدَّاخلة على المبتدأ والخبر، بشرط الفصل [4]أن تكون مخففة من الثَّقيلة بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾. ... وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافًا للكوفيِّين الَّذين زعموا أنَّها لا تعمل شيئًا وشرط اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا. [5]

وخبر "أن" المخففة إمّا جملة اسمية نحو :﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

([1])سورة البلد الآية٧.

([2])انظر همع الهوامع – جلال الدِّين السُّيوطيُّ – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ج٢ ص١٨٦.

([3]) المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شرح الألفيَّة – المشهور بشرح الشَّواهد الكبرى – تأليف بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ – تحقيق محمَّد باسل عيون السُّود- ج٢ ص٧٩-٨٠ – بيروت لبنان ط١ ٢٠٠٥م.

([4]) انظر رصف المباني عن شرح حروف المعاني – الإمام أحمد بن عبد النُّور المالقيُّ .

([5]) انظر حاشية الدُّسوقيِّ على مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريِّ ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه عبد السَّلام محمَّد ج١ ص ٨٤-٨٥ بيروت – لبنان ط١، ٢٠٠٠.

ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [1] وإمِّا جملة فعلية مفصولة بقد، نحو:﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [2]أو حرف تنفيس ، ما لم يكن الفعل غير متصرِّف ، أو دعاء فلا يحتاج إلى فاصل ؛ وندر عدم الفصل مع غيرها كقول الشاعر:

علموا أن يؤمِّلون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلِ

وفى جوازه في الاختيار خلاف.[3]

أقول: إذا خففت "أن" وكان خبرها جملة فعلية فإن كان الفعل متصرِّفًا غير دعاء – قرن – غالبًا بنفي ، وبه ورد في القرآن الكريم على ما بيَّنا من آيات أعلاه فيجب الفصل بين "أن" والفعل ؛ لأنَّه الكثير في كلامهم وإليه ذهب الفرَّاء وابن الأنباريِّ وندر عدم الفصل كقوله: علموا أن يؤملوا فجادوا .

والله أعلم.

---

[1]) سورة يونس الآية ١٠.

[2]) سورة المائدة الآية ١١٣.

[3]) الجنى الدَّاني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المراديّ – تحقيق : د. فخر الدَّين قباوة والأستاذ محمَّد نديم فاضل – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنان ط٢ ١٩٨٣م ص٢١٨-٢١٩.

المبحث الثالث

الفاعـل

المطلب الأوَّل: تقديم الفاعل وتأخير المفعول به:

قال في (شرح ابن عقيل):واعلم أنَّ المحصور(بأمَّا) لا خلاف في أنَّه لا يجوز تقديمه، وأمَّا المحصور بـ(إلاَّ) ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب أكثر البصريِّين والفرَّاء وابن الأنباريِّ – أنَّه لا يخلو : إمَّا أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز (ما ضرب إلا زيدٌ عَمْرًا) وإن كان المحصور مفعولاً – جاز تقديمه نحو:(ما ضرب إلاّ عَمّرًا زيدٌ).

الثَّاني: وهو مذهب الكسائيِّ – أنَّه يجوز تقديم المحصور بـــ(إلاَ) فاعلاً كان أم مفعولاً.

الثَّالث: مذهب بعض البصريِّين واختاره الجزوليُّ والشَّلوبين وهو أنَّه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلاَّ) فاعلاً كان أم مفعولاً [١]

قال: فيكون في(ما ضرب إلا عَمْرًا زيدٌ) المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد، وتختص مضروبيه عمرو، بزيد وهو عكس المعنى.[٢]

قال في الهمع: وأجاز الكسائيُّ تقديم المحصور بـ(إلاَّ) فاعلاً كان مو مفعولا لأمن

([1]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص٤٩٢.

([2]) الكافية في النَّحو – ابن الحاجب النَّحويُّ –شرح الشَّيخ رضي الدِّين الإستراباذي ج١ ص١٨٧ ، عـالم الكتـب القاهرة ط ١ ٢٠٠٠م.

اللَّبس فيه بخلاف إنَّما ومنه قوله:

تَزَوَّدَتُ مْن َلْيَلى َ بتِكليم سَاعَةٍ * َفمَا َزَاد إلا ضَعْفَ مَا بى كَلامُهَا [1]

وأجاز الفرَّاء وابن الأنباريِّ تأخير الفاعل إن حُصِرالمفعول ومنها تقديمه إن حُصِر هو لأنَّ الفاعل إذا تأخَّر في اللَّفظ كان فيه نيَّة التَّقديم، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النِّيَّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور، وقدِّم فإنَّه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.[٢]

ممَّا تقدَّم نجد أنَّ النُّحاة اختلفوا في تقديم المحصورة بإلاَّ وأعني به: – هنا الفاعل أو المفعول به فمنهم من قال(لا يجوز تقديم المحصور بإلاَّ فاعلاً كان أم مفعولاً، وأجاز الكسائيُّ تقديمه فاعلاً كان أم مفعولاً لأمن اللَّبس كقوله * فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها* حيث قدَّم المفعول به وهو قوله " ضعف" على الفاعل " كلامها ، مع كون المفعول منحصرًا بإلاَّ وهذا جائز عند الكسائيِّ وأكثر البصريِّين.

وأرى أنَّ المحصور إن كان فاعلاً – يمتنع تقديمه فلا تقول:ما ضرب إلاَّ زيدٌ عمرًا . وأمَّا قوله * فلم يدر إلاَّ الله ما هيجت لنا . [٣]

على مذهب الكسائيِّ قدَّم الفاعل المحصور بإلاَّ على المفعول ، وعند الجمهورأنَّه ممنوع وعندهم أنَّ "ما" اسم موصول مفعول به لفعل محذوف والتَّقدير : فلم يدر إلاَّ

([1]) البيت في ديوان ذي الرُّمة ص ٧١٤ وفي الدُّرر ١٤٣/١ منسوب إلى مجنون بني عامر ، انظر همع الهوامع ج٢ ص ٢٦٠.

([2]) المرجع السَّابق ج٢، ص٢٦١

([3]) البيت لذي الرُّمة من شواهد شرح ابن عقيل ج١ ص٤٨٩ وعجزه: عشية إناء الدِّيار وشامها

الله ، درى ما هيجت لنا.

وإن كان المحصور مفعولاً – جاز تقديمه نحو: (ما ضرب إلاَّ عَمْرًا زيدٌ) وهو مذهب الفرَّاء وأكثر البصريِّين والله أعلم.

المطلب الثَّاني: التَّنازع في العمل:

قال ابن مالك:

وأعْملِ الْمهْمَلَ في ضَمير مَا * تَنَازعَاهُ والْتُزِم مَا اْلــتُزمَا

كَيُحْسَنان وَيُسيء ابَنـــاكَا * وقد بغى واعتــديا عَبدَاك

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظَّاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظَّاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل ممَّا يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك (يحسن ويسيء ابناك) فكل واحد من "يحسن" و" يسيء" يطلب " ابناك" بالفاعلية فإن أعملت الثَّاني وجب أن تضمر في الأوَّل فاعله فتقول (يحسن ويسيئان ابناك)وكذلك إن أعملت الأوَّل وجب الإضمار في الثَّاني فنقول:(يحسنان ويسيء ابناك) ومثله (بغى واعتديا عبداك) وإن أعملت الثَّاني في هذا المثال قلت (بغيا واعتدى عبداك) ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول (يحسن ويسيء ابناك) ولا (بغى واعتدى عبداك)؛ لأنَّ تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذِّكر وأجاز الكسائيُّ ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه الفرَّاء ، على توجه العاملين معًا إلى الاسم الظَّاهر، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأوَّل عند إعمال الثَّاني فلا تقول " يحسنان ويسيء ابناك"

وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبيهما في هذه المسألة.[١]

قال في (شرح المفصَّل) : " على أنَّ الفرَّاء ذهب إلى أنَّك إذا قلت : قام وقعد زيد، فكلا الفعلين عامل في زيد، قال: وهو ضعيف ؛ لأنَّ من الجائز تعيين أحد العاملين وتغيير أحد العاملين بغيره من النَّواصب وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة ،وذلك فاسد وإذا لم يجز أن يعملا معًا فيه – وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدِّر للآخر معمولاً يدلُّ عليه المذكور.[٢]

ذهب الكوفيِّون في إعمال الفعلين نحو (أكرمني وأكرمت زيداً) وأكرمت وأكرمني زيد ، إلى أنَّ إعمال الفعل الأوَّل أولى ، وذهب البصريُّون إلى أنَّ إعمال الفعل الثَّاني أولى أمَّا الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا : الدَّليل على أنَّ إعمال الفعل الأوَّل أولى النَّقل والقياس.

أمَّا النَّقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرً – قال امرؤ القيس:

فَلَو أنَّ ما أسعى لأدنَى معيشةٍ* كَفاني ولَمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ من المَالِ

فأعمل الفعل الأول،ولو أعمل الفعل الثَّاني لنصب " قليلاً" وذلك لم يروه أحد،... وأمَّا القياس فهو أنَّ الفعل الثَّاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأوَّل، وليس في إعماله دون الأوَّل نقض معنى فكان إعماله أولى.[٣]

([1]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١ ص ٥٥٠.

([2]) انظر شرح المفصَّل – لابن يعيش النَّحويِّ ج١ ص ٧٧ – إدارة الطِّباعة المنيرة بمصر ب. ت.

([3]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباريِّ ج١ ص ٨٣ ص٩٢.

وفي(المقاصد النَّحويَّة) ذكر البيت: كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال قال: الاستشهاد فيه أنَّ كفاني ولم (أطلب) وجها على قليل، وأعمل الأوَّل مع إمكان إعمال الثَّاني فلمَّا أعمل الفصيح الأوَّل من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثَّاني دلَّ على أنَّ إعمال الأوَّل أولى كما هو مذهب الكوفِّيون.[١]

قال في (همع الهوامع) قال الفرَّاء: كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو: " قام وقعد زيد" فجعله مرفوعًا بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبران . وكما يرفع " منطلقان" في:(زيد وعمرو منطلقان) بالمعطوف والمعطوف عليه معًا؛ لأنَّهما يقتضيانه، و الجمهور منعوا ذلك حذرًا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد. [٢]

أقول: في نحو: " قام وقعد زيد" يجب أن يعمل أحد العاملين " قام وقعد" في "زيد" وتقدر للآخر معمولاً يدلُّ عليه المذكور وقد اختلف النُّحاة في إعمال الفعلين – هل الأوَّل أم الثَّاني؟ وأرى أن يكون العامل هو الفعل الأوَّل – يدلُّ عليه قول امرئ القيس * كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال.

فأعمل الفعل الأوَّل ، ولو أعمل الثَّاني لنصب (قليلاً) وذلك لم يروه أحد وهو ما ذهب إليه الكوفيُّون على ما بيَّنَّا.

([1]) المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شرح الألفيَّة – بدر الدَّين العيني ج ٢ ص٢٩٤.

([2]) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تحقيق أحمد شمس الدِّين ج٣ ص ٩٤.

المبحث الرَّابع
آراء متفرِّقة

المطلب الأوَّل: الاستثناء بسوى

قال:وأمَّا "سوى " فالمشهور فيها كسر السِّين والقصر، ومذهب سيبويه والفرَّاء وغيرهما أنَّها لا تكون إلاَّ ظرفًا، فإذا قلت(قام القوم سوى زيد) فـ"سوى" عندهم منصوبة على الظَّرفيَّة وهي مشعرة بالاستثناء ، لا تخرج عندهم عن الظَّرفية إلا في ضرورة الشَّعر.[١]

قال في (الإنصاف):ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (سوى) تكون اسمًا وتكون ظرفًا . وذهب البصريُّون إلى أنَّها لا تكون إلاَّ ظرفًا.

أمَّا الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا(الدَّليل على أنَّها تكون اسمًا بمنزلة (غير) ولا تلزم الظَّرفيَّة- أنَّهم يدخلون عليها حرف الخفض ،قال الشَّاعر :

وَلا ينطق المكروه من كان منهم * إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا.[٢]

فأدخل عليها حرف الخفض [٣].

للنُّحاة في " سوى" ثلاثة آراء:

([1]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ج١-ص٦١١.

([2]) هذا البيت من شواهد سيبويه (١٣/١و٢٠٣) وابن منظور (س،و، ي) ويروي مكانه " ألاَّ ينطق الفحشاء " والكوفيُّون يستدلون به على أنَّ "سوى " تخرج عن النَّصب على الظَّرفيَّة إلى التَّأثُّر بالعوامل فتقع :مبتدأ وفاعلاً ومجرورة بحرف.

([3])انظر الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباريِّ –ج١-ص٢٩٤.

الرأي الأوَّل:هو رأي الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريِّين وحاصله أنَّ "سوى " ظرف مكان ، وأنَّها لا تخرج عن الظَّرفيَّة .

الرأي الثَّاني:هو رأي الرُّمَّانيِّ وأبي البقاء العكبريِّ – وحاصله أنَّ سوى تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظَّرفيَّة ،وتستعمل اسمًا غير ظرف إلاَّ أنَّ استعمالها ظرفًا أكثر.

الرأي الثَّالث:هو رأي جمهور الكوفيِّين وتبعهم ابن مالك وحاصله أنَّ "سوى تستعمل ظرفًا ، وتستعمل اسمًا غير ظرف وأنَّ الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثَّاني ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصًا بالشَّعر . واستدل هؤلاء بثلاثة أدلَّة:

الأوَّل: أنَّ أهل اللُّغة قد أجمعوا على أنَّ قول القائل : قاموا سواك " وقوله " قاموا غيرك "بمعنى واحد.

الثَّاني: أنَّه لم يقل واحد من أهل اللُّغة أنَّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفًا ، وإنَّما تناولها البصريُّون بمعنى ذلك ، ثمَّ جعلوها بذلك بمعنى مكانك فحكموا بمقتضى هذا التَّأويل عليها بأنَّها ظرف.

الثَّالث:أنَّ الواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا في عدد عديد من الشَّواهد تخالف ملازمتها للنَّصب على الظَّرفيَّة ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجرِّ ومجرورة بالإضافة . ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (دعوت ربي ألاَّ يسلِّط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها) فوقعت هنا مجرورة بحرف

جر[١].

جاء في (توجيه اللَّمع): وأمَّا "سوى "ففيها أربع لغات :سوى كمِعى، وسُوى كهدى ، وسواء كبقاء ، وسِواء كجدار. وهي منصوبة على الظَّرفيَّة . والعامل فيها ما قبلها . واستدل النَّحويُّون على ظرفيَّتها بأنَّ الموصول يوصل بها كقولك :"الَّذي سوى زيد عندك " والنَّصب يستبين في الممدودتين لا المقصورتين . والبصريُّون لا يجيزون نقلها عن الظَّرفيَّة إلاَّ في الشِّعر كقول الأعشي :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامِةِ نَاقَتِي * وَما قَصَدت منْ أهلها لسوائيكا** [٢]

وأجازه الكوفيُّون في غير الشَّعر [٣].

أقول ممَّا تقدم يتضح لنا أن" سوى " جاءت كثيرًا في كلام العرب – نثرًا ونظمًا عدم ملازمتها للظَّرفيَّة فوجدناها تستعمل ظرفًا وغير ظرف ، فاستعمالها غير ظرف ليس خاصًا وهو رأي جمهور الكوفيِّين وإليه ذهب ابن مالك .

المطلب الثَّاني: حذف المضاف إليه:

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله مضافًا، فيحذف تنوينه ، وأكثر ما

([1]) أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريُّ ومعه كتاب عدَّة السَّالك تحقيق أوضح المسالك تأليف محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ج٢-ص٢٧٨-٢٧٩.بيروت –لبنان –ط٥-١٩٧٥م.

([2])تجانف : تميل –جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة ، واليمامة : القربة التي قصدتها حجر ، كان اسمها فيما خلا : جوا ، فسميت باسم هذه الجارية لكثرة ما أضيف إليها .

([3]) توجيه اللَّمع – للعلاَّمة أحمد بن الحسين بن الخبَّاز –شرح كتاب اللَّمع لأبي الفتح عثمان بن جنِّي –دراسة وتحقيق : أ.د. فائز زكي محمَّد دياب –ص٢٢٣-٢٢٤- القاهرة – مصر –ط١-٢٠٠٢م.

يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأوَّل كقولهم " قطع الله يد ورجل من قالها " التَّقدير : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه "يد " وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه. [١]

قال: وعند الفرَّاء يكون الاسمان مضافين إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام:لا من الأوَّل ولا من الثَّاني.

والفرَّاء لخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معًا : كاليد والرِّجل في : قطع الله يد ورجل من قالها ، والربع والنصف في نحو :(خذ ربع ونصف هذا) [٢] وجاء في كتاب (في النَّحو العربي) : (أمَّا المضاف إليه فلا يحذف إلاَّ في ضرورة الشَّعر، نحو قول الشَّاعر:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها * فنطيت عُرَى الآمالِ بالزَّرعِ والضَّرْعِ[٣]

أي : سهلها وحزنها.[٤]

وذكر البيت وهو" سقى الأرضين سهل وحزنها . أعلاه في (المعجم المفصل):قال: الشَّاهد فيه قوله (سهل وحزنها) يريد سهلها وحزنها، فحذف المضاف

([1]) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك –ج٢–ص٧٨–٧٩.

([2]) انظر المرجع السَّابق نفسه –ج٢–ص٨١.

([3]) الحزن : الأرض الغليظة الصَّلبة . نيطت : تعلقت .

([4]) في النَّحو العربي ، قواعد وتدريبات ، تأليف عبد الحميد مصطفى السَّيِّد . و د. لطيفة إبراهيم النَّجار – ج٣– ص١٣٤– دار القلم دبي – الإمارات –ط٢–٢٠٠٣م .

إليه لأنَّه المضاف إليه الثَّاني نفسه.[١]

قال في (الهمع): وقصة الفرَّاء بالمصطحبين كاليد والرِّجل نحو : قطع الله يد ورجل من قالها ، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار ، وغلام فلا يقال : (اشتريت دار وغلام زيد).

قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيصِن : ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[٢]، أي لا خوف شيء عليهم. [٣]

وجاء في (النَّحو الوافي): نحو أنفقت ربع ونصف المال، أي: أنفقت ربع المال ونصف المال، فحذف المضاف إليه الأوَّل بعد تحقيق الشَّرط المطلوب وهو وجود اسم معطوف (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعني به:المال) وهو مشابه المحذوف في صيغته ومعناه ، فاستغنينا بالمذكور عن المحذوف ، أي أنَّ المضاف إليه دلَّ على الأوَّل المحذوف.[٤]

وأرى أنَّه قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافًا فيحذف تنوينه، ويكون ذلك في المصطحبين كاليد والرِّجل ، وليس خاصًا بالشَّعر وهو ما ذهب إليه الفرَّاء . والله أعلم.

([1]) المعجم المفصَّل في شواهد النَّحو الشَّعرية ، إميل بديع –ص٥٥١.

([2])سورة البقرة الآية ٣٨.

([3]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السُّيوطيُّ – تحقيق عبد العال سالم مكرم –ج٤–ص٢٩٣.

([4]) النَّحو الوافي – عبَّاس حسن –ج٣–ص١٦٦.

المطلب الثَّالث: نعم وبئس:

مذهب جمهور النَّحويِّين أنَّ " نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء التَّأنيث عليهما نحو: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد " وذهب جماعة من الكوفيِّين – ومنهم الفرَّاء – إلى أنَّهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجرِّ عليهما في قول بعضهم : نعم السَّير على بئس العير " وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة.[١]

جاء في (شرح الجمل): اعلم أنَّ (نعم) للمحمدة والثَّناء ، وبئس للمذمَّة ، وهما فعلان ماضيان غير متصرِّفين ،لأنَّهما أزُيلا عن مواضعهما ، وذلك أنَّ (نعم) منقول من " نعم الرَّجل "إذا أصابته نعمة ، وبئس الرَّجل إذا أصابه بؤس، فنقلا إلى الثَّناء والذَّم ، فضارع الحروف ، ولم يتصرفا فهذا وجه ضعفهما، ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرِّف بالألف واللاَّم وما أضيف إلى ما عُرِّف بالألف واللاَّم ، وتنصب النَّكرة معهما.[٢]

ذهب الكوفيُّون معهما على التَّمييز تقول:(نعم الرَّجل زيد) نعم: فعل ماضٍ معناه المدح إلاَّ أنَّ " نعم وبئس " اسمان مبتدآن . وذهب البصريُّون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفان: وإليه ذهب عليٌّ بن حمزة الكسائيُّ من الكوفيِّين .

واحتج الكوفيُّون على اسميتها بدخول حرف الخفض عليهما، فإنَّه قد جاء عن

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك –ج٢–ص٩٧.

(2)شرح جمل الزَّجاجيِّ – تأليف ابن هشام الأنصاريُّ –دراسة وتحقيق د. عليّ محسن عيسى – مكتبة النَّهضة العربيَّة –ط١٩٨٦–ص١٨٩.

العرب : ما زيد بنعم الرَّجل [١]

ومنه أي:الجامد (نعم وبئس) فعلان لإنشاء المدح والذمِّ قال الرَّضي : ذلك إذا قلت: نعم الرَّجل زيد ، فإنَّما تنشئ المدح ، وعن الفرَّاء أنَّهما اسمان لدخول حرف الجرِّ عليهما في قوله " والله ما هي بنعم الولد" ، وبالإضافة في قوله:

بنعم طير وشباب فاخر.[٢]

والنِّداء في قولهم : يا نعم المولى ويا نعم النَّصير . وقيل لا خلاف في أنهما فعلان ، وإنَّما الخلاف فيهما في الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريُّون يقولون: (نعم الرَّجل وبئس الرَّجل) جملتان فعليتان ، وغيرهم يقولون : اسمان محكيان نقلاً عن أصلهما وسمي بهما المدح والذمُّ كتأبّط شرًا ونحوه [٣]

وأرى أنَّ (نعم وبئس) فعلان جامدان ، وتستدل على فعليتهما بدخول تاء التَّأنيث عليهما وهو مذهب البصريِّين وإليه ذهب الكسائيُّ. والله أعلم.

المطلب الرَّابع: عطف البيان:

وأما قوله:

أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بشرٍ * عَلَيهِ الطَّيرُ ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التَّقدير " أنا ابن

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباريِّ –ج١–ص٩٧.

([2]) وقبله : صبحك الله بخير باكر ، البيت بلا نسب في الدُّرر ١٩٥/٥ والمقاصد النَّحويَّة ٢/٤.

([3]) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السُّيوطيُّ – تحقيق أحمد شمس الدِّين –ج٣–ص١٧–١٨–بيروت – لبنان –ط١–١٩٩٨م.

التَّارك بشر" وأشار بقوله: ليس أن يبدل بالمرضي (إلى أنَّ تجويز كون بشر بدلاً غير مرضي) وقصد بذلك التَّنبيه على مذهب الفرَّاء والفارسيِّ. قال : مذهب الفرَّاء والفارسيِّ جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، نحو (أنا الضَّارب زيد) وعلى هذا يجوز في (أنا ابن التَّارك البكريِّ (بشر)أن يجعل (بشر) بدلاً ،لأنَّه يجوز عندهم أن تقول " أنا ابن التَّارك بشر " بإضافة التَّارك الَّذي هو وصفٌ مقترن بأل إلى (بشر) الَّذي هو علم .[١]

ولعطف البيان موردان : أحدهما : أن يجيء بعد اسم غير كاشف للمعنى ، ويكون عطف البيان أشهر من المتبوع ، فيتنزَّل منه منزلة الكلمة الجليَّة من الكلمة الخفيَّة إذا ترجمتها بها ، وذلك نحو العقار ، والخمر ، والسَّرحان والذِّئب ، وذلك مثل قول الأعرابي: (أقسم بالله أبو حفص عمر) وإنَّما يعني عمر بن الخطاب وكان اسمه أشهر من كنيته .

المورد الثَّاني :أنَّ يكون في الاسم اشتراك ، والاسم الثَّاني مختصًا وذلك كقولك : ضربت صاحبك بكرًا ، إذا كان له أصحاب. [٢]

قوله في مثل : أنا ابن التَّارك البكريِّ بشر.

قال: إنَّما قلت (في مثل) إشارة إلى أنَّ الفرق يقع في غير هذا الباب أيضًا كقولك: يا أخانا الحارث ، ولا يجوز لو جعل بدلاً ، لعدم جواز : يا الحارث، وكذا: ياغلامُ زيدٌ وزيدًا، ولو جعل بدلاً لوجب الضَّم . والفرَّاء : يجوز:الضَّارب زيد، فلا يتمُّ

([1]) انظر شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك –ج٢–ص٢٢٣.

([2]) توجيه اللَّمع – لابن الخبَّاز – تحقيق فائز زكي –ص٢٨١–٢٨٢.

معه الاستدلال بهذا البيت على أنَّ الثَّاني عطف بيان لا بدل، والمبرِّد أنكر رواية الجرِّ، وقال : لا يجوز في (بشر) إلاَّ النَّصب بناءً على البدل ، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع.[١]

وقيل يختصُّ عطف البيان بالعلم –اسمًا أو كنية أو لقبًا (وصالحًا لبدليَّة يرى في غير) ما يمتنع فيه إحلاله محلَّ الأوَّل كما في نحو (يا غلام يعمرا) وقوله:

- يا أخوينا عبد شمس ونوفلا .[٢]
- ونحو(بشر تابع بكر) في قوله:البكريِّ

أنا ابن التَّارك البكريِّ بشر * عليه الطَّير ترقبه وقوعا**

فبشر:عطف بيان من (البكريِّ) وليس أن يبدل منه(بالمرضي)،لامتناع أنا الضَّارب زيد . نعم الفرَّاء يجيز الإبدال[٣] .

قال في شرح (التُّحفة الورديَّة) معلقًا على قوله : أنا ابن التَّارك ... البيت : فلا يبدل (بشر) ؛ لأنَّ البدل في تقدير إعادة العامل والتَّارك لا يصح أن يضاف إليه، إذ لا تضاف الصِّفة المقرونة بأل إلى عارٍ منها ، ومن إضافةٍ إلى المقرون بها .قال : وأجاز سيبويه البدلَّية ، وإن لم يكن في (بشر) الألف واللاَّم ، لبعده عن المضاف ، ولأنَّه تابع ، والتَّابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.[٤]

([1])شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب –شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم –ج٣–ص١٣٣.

([2]) وعجزه : أعنيكما بالله أنّ تحدثا حربًا.

([3]) انظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيِّ –ج٣–ص١٢٧–١٢٨. خرَّج شواهده إبراهيم شمس الدِّين .

([4]) انظر شرح التُّحفة الورديَّة – لزين الدِّين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي – دراسة وتحقيق د. عبد الله عليّ الشَّلال –ص٢٩١ مكتبة الرُّشد – الرِّياض – السُّعوديَّة –ط١٩٨٩م.

وأرى أن يعرب مثل: أنا ابن التَّارك البكريِّ بشر(بشر): عطف بيان من البكريِّ وهو رأي أكثر النَّحويِّين، وذلك لأنَّ البدل في تقدير إعادة العامل ، إذ لا يصح أن يكون التَّقدير:أنا ابن التَّارك بشر. والله أعلم.

المطلب الخامس: فعل الشَّرط وجوابه:

ذهب الجمهور إلى أنَّ مجيء فعل الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا يختص بالضَّرورة الشِّعريَّة ، وذهب الفرَّاء – وتبعه النَّاظم – إلى أنَّ ذلك سائغ في الكلام : وهو الرَّاجح عندنا ، وقد وردت منه جملة صالحة من الشَّواهد نثرًا ونظمًا ، فمن النَّثر الحديث الَّذي آثره الشَّارح ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها :"إنَّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ"[1].

ذكر في أحوال فعل الشَّرط وجوابه منها:أن يكون فعل الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا نحو حديث الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم (من يقم ليلة القدر غفر له) ... فقد قال قوم : إنَّها لغة ضعيفة ، لأنَّ فيها تهيئة العامل للعمل ، ثم قطعه عنه . (يعني بذلك أن جاء فعل الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا)قال: والصَّحيح الحكم بجوازه مطلقًا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء: وكثرة صدوره عن فحول الشَّعراء ، كقول أعشى بن قيس:

وَمَا يُرْدْ مِنْ جَميعِ بعَد فرقة ** وَمَا يُرْدْ بَعدُ مِن ذِي فرقةٍ جَمعَا

وكقول حاتم الطائيِّ :

([1]) انظر شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك –ج٢ص٣٧٢.

وإنَّك مَهْمَا تُعطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ **وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَيى الذَّمِّ أجْمَعَا[1]

جاء في(شرح جمل الزَّجاجيِّ) (ودون ذلك أنَّ يكون الأوَّل مجزومًا والجواب غير مجزوم كقولك "إن تخرج خرجت معك إن: حرف شرط ، تخرج: جزم بالشَّرط بخرجت فعل وفاعل ؛ معك: ظرف).[2]

قال في (النَّحو الوافي) متحدثًا عن جملة الشَّرط وجوابه:

الأولى- أن يكون الفعلان مضارعين أصليَّين مجزومين.

الثَّانية - أن يكون الفعلان ماضيين لفظًا ، فيبنيان لفظًا ويجزمان محلاً.

الثَّالثة - أن يكون فعل الشَّرط ماضيًا وفعل الجواب مضارعًا.

الرَّابعة - أن يكون فعل الشَّرط مضارعًا أصيلاً مجزومًا ، وفعل الجواب ماضيًا ولو معنى ، وهذه الصُّورة أضعف الصُّور حتى خصَّها بعض النُّحاة بالضَّرورة الشِّعريَّة .

قال: ولكن الصَّحيح أنَّها ليست مقصورة على الشِّعر ، وإنَّما تجوز في النَّثر مع قلتها.

وأرى أن مجيء فعل الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا لا يختص بالضَّرورة الشِّعريَّة ؛ وذلك لوجود شواهد في النَّثر والنَّظم على ما بيَّنا من شواهد وهو رأي الفرَّاء. والله أعلم.

([1]) اللُّباب في النَّحو –عبد الوهاب الصَّابونيُّ دار الشَّرق العربيِّ –بيروت لبنان –ص٢٠٤-٢٠٧.

([2]) شرح جمل الزَّجاجيِّ ابن هشام الأنصاريِّ دراسة وتحقيق د. عليّ محسن عيسى ،المدرِّس بكلِّيَّة الشَّريعة بغداد ص٢٩٥ مكتبة النَّهضةط٢ ١٩٨٦م.

الخاتمـــة

الحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات والصَّلاة والسَّلام على رسول الله الصَّادق الأمين ، فقد جمعت آراء الفرَّاء الواردة في (ألفيَّة ابن مالك – شرح ابن عقيل) وتوصَّلت إلى النَّتائج الآتية حيث يرى الفراء:

١- أنَّ (إيَّا) حرف عماد جيء به توصلاً للضَّمير، وهو رأي الكوفيِّين.

٢- مذهب الفرَّاء لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع(ليت) بل يجوز: لك أن تتركها في السَّعة.

٣- أنَّه لا يجوز أن يتقدَّم خبر (كان) أو إحدى أخواتها على(ما) النَّافية – إلاَّ إذا كان النَّفي بـ(لم) وبذلك خالف الكوفيِّين.

٤- زيادة (كان) بين حرف الجرِّ ومجروره.

٥- أنّ (إنْ) النَّافية المشبَّهة بـ(ليس) لا تعمل شيئاً وهو رأي أكثر البصريِّين.

٦- إلى أنَّ (لات) تعمل في لفظ (الحين) وفي ما رادفه من أسماء الزَّمان.

٧- أنّ اللاَّم زائدة في قوله : وأعلم أنَّ تسليمًا وتركًا للا متشابهان ولا سواء وليس لام ابتداء – كما ذهب إليه غيره.

٨- إذا خففت (أنَّ) المفتوحة – إذا وقع خبرها جملة فعلية- فإن لم يكن الفعل دعاءً يجب أن يفصل بينهما إلاَّ قليلاً.

٩- رأي أكثر البصريِّين في أنَّ المحصور بـ(إلاَّ)إن كان فاعلاً امتنع تقديمه ، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه نحو : ما ضرب إلاَّ عمْرًا زَيدٌ.

١٠-إلى أنَّك إذا قلت(قام وقعد زيد) فكلا الفعلين عامل في (زيد) والكوفيُّون يرون إعمال الفعل الأوَّل.

١١-إلى أنَّ (سوى) لا تكون إلاَّ ظرفًا، وهو رأي البصريِّين.

١٢-يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافًا، والفرَّاء يخصُّ هذا بلفظين يكثر استعمالهما معًا كالرُّبع والنِّصف نحو: ربع ونصف هذا.

١٣-يرى الفرَّاء أنَّ(نعم بئس) اسمان، بدليل دخول حرف الجرِّ عليهما كقولهم (نعم السَّير على بئس العير).

١٤-مذهب الفرَّاء جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم، وعلى هذا يجوز في: (أنا ابن التَّارك البكريِّ بشر)أن يجعل (بشر) بدلاً.

١٥-ذهب الفرَّاء إلى أنَّ مجيء فعل الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا لا يختصُّ بالضَّرورة الشِّعريَّة كما هو مذهب الجمهور ، يدل عليه قول الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم(من يقم ليلة القدر غفر له).

التوصيات :

يوصى الباحث بتتبع آراء الفراء في كتب النحو الأخرى ، ودراسة أعلام النحو فى المدرستين (البصرية والكوفية) .